الصفة المشبهة

دراسة نظرية وتطبيقية
في الشكل والمضمون والشاهد

إعداد
دكتورة
وفاء عباس حسن الحويت
أستاذ مساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية
جامعة الملك عبد العزيز

الصفة المشبهة
دراسة نظرية وتطبيقية
في الشكل والمضمون والشاهد

د. وفاء عباس حسن الحويت

أستاذ مساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية

جامعة الملك عبد العزيز

ملخص البحث

هذا البحث يتناول دلالة الصفة المشبهة، وقد كانت دلالتها على الزمن من أهم ما عنى بها النحاة، وهم في سبيل ذلك تطرقوا إلى علاقتها بالفعل، كما تناولوا صيغها، وأدّاهم ذلك إلى بيان ما يفرّق بينها وبين المشتقات النحوية من اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل، ولما وجدوا أن بعض تراكيب هذه المشتقات يأتي على صورة بعض تراكيب الصفة المشبهة، رأينا منهم من يقيس هذه التراكيب، ويسبغ على هذه المشتقات وصف الصفة المشبهة.

عرض البحث لهذه القضايا، وكان يحتكم في الفصل فيها إلى الدلالة، فيدخل في الصفة المشبهة من هذه المشتقات ما وافقها في الدلالة ولو كان على غير صيغها، وينفي عنها ما حاولوا دمجه في الصفة المشبهة.

تمهيد:

أثارت الصفة المشبهة جدلاً بالغاً بين النحاة في نواح متعددة، من حيث دلالتها، وقياسها، وما يدخل تحتها من مشتقات أخرى، ثم تعدد أبنيتها، ومنها ما يلتبس بغيرها من المشتقات. ومن مشكلات باب الصفة المشبهة أنه قد يعدل عنها إلى غيرها من المشتقات. ومن قضاياها كذلك صلتها بمعمولاتها من حيث تقدم هذه المعمولات عليها، ومن حيث حذفها، على أنه قد يدخل في نطاق الصفة المشبهة صفات جامدة مؤولة بالمشتق، وكذلك المنسوب، وهو يجري مجرى المشتق.

فإذا وازنا بين الصفة المشبهة وبين غيرها من المشتقات النحوية وجدنا الحديث فيها أرحب من حيث قضاياها، ووجدنا أن تعدد أبنيتها – وهي تصاغ من أفعال تحمل معنى الاستمرار – دليل على أن معانيها تفوق معانى الأفعال الدالة على الحدوث التي تبنى منها المشتقات الأخرى.

يدخل في الموازنة كذلك أن قياسيتها ليست مطردة اطراد اسمي الفاعل والمفعول، وأنها تقع في مركز أخير بين المشتقات النحوية، فاسما الفاعل والمفعول لهما أبنية مخصوصة، وموادهما تدل على الحدوث وقد توصف بالتعدى، أما اسم التفضيل – وإن كانت له بنيته المخصوصة فإنه يصاغ بشروطه مما يصاغ منه اسم الفاعل واسم المفعول، ويزيد أنه قد يصاغ مما يدل على الثبوت والدوام.

أما الصفة المشبهة فقياسيتها من الثلاثى محدودة في أفعال مخصوصة، أو مواد مخصوصة، وقد بلغت أبنيتها من التعدد ما حمل بعض النحاة على القول بعدم قياسيتها، وأدرجها مع مصادر الأفعال الثلاثية وجموع التكسير التي تأبت على التقعيد، ودعاهم ذلك إلى تجريد علم الصرف منها، وإحالة معرفتها على معاجم اللغة.

وسوف يتناول بحثى من قضاياها قضية الدلالة موازنا بينها وبين المشتقات النحوية، اسم الفاعل واسم المفعول

واسم التفضيل.

دلالة الصفة المشبهة:

خص سيبويه الصفة المشبهة بحديث مستقل[1]، وكان معنيا ببيان بعض صيغها، وتركيبها، وأنها لا تتعرف بالإضافة، وأنها تبنى من أفعال الخصال. أما الحديث عن دلالتها، فلم يتجاوز قوله: إنها "ليست في معنى الفعل المضارع"[2]. وبنى على بعدها عن معنى الفعل أن إضافتها إلى معمولها أحسن وأكثر، كما بعدت الإضافة من الفعل، وأنها في إضافتها محمولة على اسم الفاعل.

---

١ الكتاب ١/٤٢، ١٩٤، ١١٥ – ٢٠٦، ٤/٢٦.٧ وما بعدها

٢ الكتاب ١/١٩٤ش

وقد فسر السيرافي مراد سيبويه أنها ليست في معنى المضارع بأن قولك "حسن الوجه" ليس في معنى حَسُن، يريد أن يقول إن حَسُن فيه إخبار بوقوع الحسن، فأما الصفة، وهي حَسَنٌ فهو حديث عن حُسْنٍ ثابت، وأن سياق الفعل في الحديث غير سياق الصفة.

ولعبد القاهر حديث جيد يحسنُ ذكره هنا، قال وهو يفرّق بين الخبر صفة مشبهة والخبر فعلاً: "إن الفعل يقتضى مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجيه فعل، ومعنى يَحدث شيئا فشيئا...فإذا قلت زيد طويل وعمرو قصير لم يصلح في مكانه يطول ويقصر. وإنما تقول: يطول ويقصر إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك. مما يتجدد فيه الطول، أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تتحدث عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقر طوله، ولم يكن ثم تزايد وتجدد، فلا يصلح فيه إلا الاسم"[1].

إنّ معنى الحدوث مفتقدٌ في الصفة المشبهة، وهذا ما أراده سيبويه من بعد الصفة عن الفعل المضارع. ولعله تبين من تصريحه بالفعل المضارع أن سيبويه يتصور الصفة ثابتة في الحال لا أنها تتجدد فيه.

---

١ الدلائل ١/ ١٢٢

لم يُعرَف سيبويه الصفة المشبهة، ولكنه مثل لها بأفعالها التي تدل على الثبوت، وجاء النحاة من بعده فعرفوها. ومن أشهر تعريفاتها ما قاله ابن الحاجب إنها: "ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت".[1] وقد بين الرضى أنّ تعريف ابن الحاجب يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد، لأنه وإنْ كان من فعل لازم، هو على معنى الحدوث. وعلى عادة الرضى وجدناه يأخذ على تعريف الحاجب أنها تفيد الثبوت فيقول: " والذي أرى أنَ الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة". وحجته أن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى "حَسَنٍ" في الوضع إلا ذو حسن سواء أكان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين". وينتهى إلى أن الصفة حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بد من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينه على تخصيصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسنا فقبح، أو سيصير حسنا، أو هو الآن حسن".

---

١ شرح الكافية ٣/٤٣١

وكلام الرضى كلام جيد، وإن انتهى إلى ما أراده ابن الحاجب وغيره من إفادة الصفة الثبوت، ولكن جعله ثبوتا عقليا لا ثبوتا وضعيا يقول الرضى: " وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذي غره – يعنى ابن الحاجب – حتى قال: مشتق لمن قام به على معنى الثبوت".[1]

على أن من النحاة من ذهب في زمان هذه الصفة مذاهب أخرى، يقول أبو حيان: "واختلفوا في زمان هذه الصفة، فذهب الأخفش والسيرافى إلى أنها تكون أبدا بمعنى الماضى، وذهب ابن السراج والفارسى إلى أنها لا تكون بمعنى الماضى، وسواء رفعْتَ أم نصبْتَ، بل تفيد الاتصاف فى الحال، لا تفيد مضيا ولا استقبالا.. وذهب أبوبكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة".[2]

ويبدو أن من قال بأنها بمعنى الماضي لا يمنع أن تكون بمعنى الحال لأن ثبوتها في الماضى يرجع إلى ثبوتها فيه، فهو لا ينكر حاليتها، ولا ثبوتها في المستقبل، فهو يلتقى مع القول الثالث في هذا، فأما أصحاب الرأى الثاني القائلون بأنها لا تكون بمعنى المضى ولا الاستقبال، فهو ينفى أن تكون محصورة في أحد هذين الزمنين، بل هي مستمرة في الأزمنة الثلاثة، وأنه حيث قيل: فلان حسن الوجه فالحسن ثابت في الحال، وأنه ليس طارئا فيه فقط، وأن الحسن مصاحب له في الأزمنة كلها. وبهذا تلتقى هنا

---

١ السابق ٣/٤٣١ – ٤٣٢

٢ الارتشاف ٢٣٤٧ – ٢٣٤٨

الآراء الثلاثة وهذا ما قاله صاحب النهاية: "قولهم في الصفة المشبهة لا توجد إلا حالا، أو لأنها دالة على معنى غريزى ثابت، فلو أريد بها الماضى والمستقبل لنافى موضوعها، ولأجل ذلك تكون معها الأسماء التي تدل على المعانى الثابتة التى لا تتغير كالأعور والأعمى والأسود والأبيض".[1]

بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

مما تقدم يتبين أن الصفة المشبهة تفيد الاستمرار، وأنها ليست محصورة في زمن بعينه، وهذا يثير مشكلة فيما تصاغ منه، فهل تصاغ من الفعل على نحو صياغة اسم الفاعل منه؟ يقول النحاة إنها لا تصاغ من الماضى ولا من المستقبل، لأن ذلك يقتضى أنه قد كان الفعل وانقطع، وذلك يلزمه العلاج، أو سيكون بعد أن لم يكن، ويلزمه العلاج أيضا.[2] وإذا كانت غير مشتقة من الفعل فلا مناص من الأخذ بمذهب البصريين، وهو أن المصدر هو الأصل في الاشتقاق، والحَسَن مأخوذ من الحُسْن، ومن الحُسْن اشتقت بقية المشتقات، أو نقول كما قال الأصوليون من أن أصل المشتقات هي المادة اللغوية.[3]

---

١ السابق ٢٣٤٨.

٢ المقاصد الشافية ٣٩٦/٤

٣ البحث النحوي عند الأصوليين ٩٤

ويتبين مما تقدم أيضا أنها لا تصاغ من الفعل المتعدى لتضاد الفعل المتعدى الذي يفيد المزاولة والعلاج مع ما تدل عليه الصفة المشبهة من الثبوت، لكن ذهب ابن مالك فى التسهيل إلى جواز صوغها من المتعدى، قال: "وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة، ولو كان من متعد، إن أمن اللبس، وفاقا للفارسي".[1]

وقد عقب الشاطبى على رأي ابن مالك هذا بقوله:: وشرط أمن اللبس، ولم يشترطه الفارسى، بل قال إن من قال: زيد الحسن عينين، فلا بأس أن يقول: زيد الضارب أبوين، والضارب الأبوين والضارب الأبوان، والأبوان فاعل على قولك: الحسن الوجه، الأمر فى ذلك كله واحد. فهى إذا ثلاثة أحوال: أحدها منع ذلك بإطلاق، والثاني جوازه بإطلاق، والثالث أنه جائز مع أمن اللبس، ممنوع مع اللبس".[2]

فترى الفارسى أجاز الضارب أبوين على أن الأبوين منصوب على التمييز كما لو قيل: الحسن وجها، وأجاز الضارب الأبوين على الإضافة أو على التشبيه بالمفعول به، كما لو قيل أيضا الحسن الوجه، أو الحسن الوجهَ، فأما الرفع فعلى الفاعلية، أو الإبدال من الضمير كما هو مذهب الفارسي."[3] فلما كان التركيب في هذه الصور تركيب الصفة المشبهة دخلت باب الصفة

---

١ التسهيل ١٤١

٢ المقاصد الشافية ٣٩٧/٤ – ٣٩٨.

٣ أوضح المسالك ٣٢٣/٢

المشبهة. ومما يستشهد به على مجيء الصفة المشبهة من الفعل المتعدى المقصود ثبوته قول الشاعر:

ما الرّاحمِ القلْبِ ظلّام وإنْ ظُلماَ ولا الكريمُ بمناعٍ وإنْ حُرِمَا

فراحم اسم فاعل من فعل متعد، وقد أضيف إلى فاعله كما تضاف الصفة المشبهة إلى مرفوعها نحو: الحسن الوجه. لكنى أرى أنه لا تصاغ الصفة المشبهة من كل فعل متعد كما أجاز الفارسي بل أرى أن ذلك جائز في المتعدى غير العلاجى كراحم وعالم وزاك ونحوها. ونرتب عليه أنه يجوز أن تصاغ الصفة المشبهة من الفعل غير العلاجى سواء أكان لازما أم متعديا، ولا تصاغ من الفعل العلاجى، سواء أكان لازما أم متعديا.

والذي نخرج به أن الصلة منقطعة بين الصفة المشبهة وأفعالها، فهي تدل على الثبوت، وأما أفعالها فتدل على الحدوث فالحسن في قولنا زيدٌ حسنُ الوجه ليس طارئا كما قال عبدالقاهر، لكن إذا قيل: حَسُنَ زيدٌ، فإنّ حسنه يكون طارئا.

كما يترتب على ما سبق أننا سوف نقع على صفات أخذت صيغ اسم الفاعل والمفعول، لكن ثبوتها يدرجها في باب الصفة لمشبهة.

ولقد حكَّم النحاة شكل تركيب الصفة فأسبغوا على اسم الفاعل من اللازم مصطلح الصفة ولو كان علاجيا، وهذا ما انتهى إليه الشاطبى في مقاصده عندما عدّ نحو: زيد قائم أبوه، محتملا أن يكون قائم صفة مشبهة مرادا بها الثبوت، وأن يكون اسم الفاعل مرادا به الثبوت ثم انتهى إلى أن الاحتمال

الراجح أنه صفة مشبهة، لما لم يعمل في مفعول ولا ظرف، وعدم العمل دليل كونه ليس علاجيا.[1]

هو استنتاج كما رأينا نظر فيه إلى صورة التركيب الذي تقع فيه الصفة المشبهة، لأنّ مثل (قائم أبوه) تجوز فيه الإضافة إلى مرفوعه، وجواز الإضافة خاصة من خواص الصفة المشبهة، أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله.

لقد حَكَّم النحاة شكل التركيب فأدخلوا في باب الصفة المشبهة ما لا يدل على ثبوت والشأن فيه أنه دال على علاج، كما جعل الرضى أن نحو ضامر وطالق خارجاً عن باب الصفة المشبهة وإن كان بمعنى الثبوت لأنه في الأصل للحدوث. فحُكِّم في هذا شكل الصيغة، ومن عجب أنه أخرج هذه الأمثلة من باب اسم الفاعل لأنها وإن كانت دالة على الحدوث إلا أن قصد الاستمرار فيها عارض. والذى يبدو لنا خروجا من تحكم الشكل أن ينظر إلى الدلالة فيكون نحو ضامر وأمثاله من باب الصفة المشبهة لا من باب اسم الفاعل.[2]

وإذا حكمنا هذا المقياس في بيان وظيفة الصفة المشبهة فسوف نجد لدينا صيغا كثيرة يدل ظاهرها على أنها من باب اسم الفاعل، وهي في الحقيقة صفة مشبهة، وذلك مثل قوله تعالى: "لاهية قلوبهم" (الأنبياء ٣) فهو صفة

---

١ المقاصد الشافية ٤/٣٩٤ - ٣٩٥

٢ شرح الكافية ٢/٤١٤

مشبهة من لَهِى به لَهاً: أحبه أو من لهى عن الشيء لُهياً ولهيانا: سلا عنه وترك ذكره. ومثل قوله تعالى: "أكلها دائم وظلها" (الرعد ٣٥). وواضح أن فاعلا في الآية يدل لفظه على الثبوت والدوام.

ومثل قوله: "وجعلنا قلوبهم قاسية" (المائدة ١٣)، يقال: قسا قلبه: اشتد وصلب فذهبت منه الرحمة واللين والخشوع، وقد جاءت منه الصفة على فاعل وفعيل، قالوا: هو قاس وقَسِّي، وهي قاسية وقسية، كلتاهما صفة مشبهة وإن أخذت إحداهما صيغة اسم الفاعل.

وكذلك وردت الصفة المشبهة على وزن فاعل في قوله تعالى: "إنه كان صادق الوعد" (مريم ٥٤)، فصادق على الرغم من أنّ فعله يتعدى لاثنين كما قال تعالى: "ولقد صدقكم الله وعده" نجده صفة مشبهة دخلت باب الصفة المشبهة بدلالتها دون نظر إلى المفعول لأنها تدل على معنى ثابت،

ونجد لهذا نماذج في القرآن كثيرة، مثل قوله تعالى: "وأنتم عنه غافلون" (يوسف ١٣) وقوله: "وليكونا من الصاغرين" (يوسف ٣٢) وقوله تعالى: "ومن أهل الكتاب أمة قائمة" (آل عمران ١١٣)، فمن معانى قام أنها قد تكون دالة على الحدوث فيكون الوصف منها اسم فاعل، نحو قام قوما وقياما: انتصب واقفا، وقد تكون دالة على الثبوت، فيكون الوصف منها صفة مشبهة كما في الآية، يقال: قام على الأمر دام وثبت.

ومن الصفات المشتركة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل "مبين"، فقد تكون صفة مشبهة كما في آية النساء "إنما تأخذونه بهتانا وإثما مبينا" (٢٠)،

"وكفى به إثما مبينا" (٥٠)، فمبينا من أبان بمعنى بان، فكما يقال: بان الشيء: إذا اتضح يقال كذلك أبان بالمعنى نفسه، وبان الوصف منه بائن وبَيَّن والمعنى في الآيتين المتقدمتين: وإثما بَيِّنا قد اتضح وظهر.

وقد تكون (مبينا) اسم فاعل من أبان الشيءَ: إذا أظهره ووضحه، ومعنى الحدوث فيه واضح، فقد جلاه بعد أن كان خافيا وعليه قوله تعالى: "تلك آيات الكتاب المبين" (يوسف١) أى الذى بَيِّن الحق، وقد يمكن حمله على الصفة المشبهة بمعنى أنه كتاب بين واضح، فأما مبين في قوله تعالى: "إن هو إلا نذير مبين"" (آل عمران ١٦٤) فلا يحتمل إلا أن يكون اسم فاعل.

والأمثلة كثيرة التي يدخل بها اسم الفاعل باب الصفة المشبهة. وأضيف إلى ماتقدم قوله تعالى: " إن أصحاب الجنة اليوم في شغل **فاكهون** " يس:٥٥ وقوله تعالى:" وجوه يومئذ **ناضرة** " القيامة:٢٢ وقوله تعالى: " فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم **نادمين** " المائدة: ٥٢

فاسم الفاعل في الآيات السابقة دخل باب الصفة المشبهة بدلالته على الدوام

بين الصفة والمشبهة واسم المفعول:

وقد أدخلوا اسم المفعول في باب الصفة المشبهة، وذلك إذا كان من الفعل المتعدى لواحد، فإنه يأخذ شكل الصفة المشبهة، نحو **الورع محمود**

المقاصد[1]، ففى محمود ضمير يعود إلى الورع، وقد أضيف إلى السببى (المقاصد) لأنه في الأصل: (مقاصده)، فأشبه نحو **زيد كريم الأب**.

وبين المثالين فرق واضح، فكريم ومحمود وإن كان فيهما ضمير يعود إلى ما قبله، هو الورع وزيد، إلا أن صفة الكرم في الحقيقة هي للأب لا لزيد، أما صفة الحمد فهي واقعة من غير على الورع، فغيره قد حمده لا أنه حامد، فأما في زيد كريم الأب، فالكرم من صفة الأب.

لقد أخذ هذا المثال "الورع محمود المقاصد" شكل الصفة المشبهة حين أضيف محمود إلى السببى، ولكن شتان بين الوصف هنا والوصف في **زيد كريم الأب**. ولكن الثبوت الذى هو خاصية الصفة المشبهة مفتقد في محمود، لأن غيره قد حمده في مقاصده، فهو فعل منته، وأما الكرم فصفة ثابتة للأب.

لذا ينبغي إخراج اسم المفعول الذى أخذ شكل الصفة المشبهة فى نحو هذا المثال. على أنه إذا قصد بـ (محمود) الثبوت، وأن المقاصد محمودة أبدا، يمكن أن يتصور في محمود أنه صفة مشبهة، وكأنه قيل الورع كريم مقاصده، أي أنها عزيزة نفيسة. أما ما يقوله بعض النحاة من أن نحو "زيد مضروب الأب"[2] هو من باب الصفة المشبهة فلا أراه إلا خارجا عن سمت الصفة المشبهة، وإن أخذ شكلها، لأنه فعل علاجى.

---

[1] مأخوذ من بيت ابن مالك: وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع

[2] المقاصد الشافية ٣١٧/٤

وبناء على ما تقدم – وهو تحكيم الدلالة لا الشكل – يمكن أن نتصور أن اسم المفعول في نحو قوله تعالى: "فتول عنهم فما أنت بملوم" (الذاريات ٥٤) وقوله: "مسلمة لا شيه فيها" (البقرة ٧١)، أي خالية من العيوب، من كل اسم مفعول من الفعل غير العلاجى، داخل في باب الصفة المشبهة.

ومن الأمثلة أيضا التي يدخل فيها اسم المفعول باب الصفة المشبهة نحو قوله تعالى: " إن عذاب ربهم غير **مأمون** " المعارج: ٢٨

وقوله تعالى: " ولا تبسطها كل البسط فتقعد **ملوما محسورا** " الإسراء: ٢٩ فاسم المفعول في الآيتين دخل في باب الصفة المشبهة بدلالته على الدوام

بين الصفة المشبهة واسم التفضيل:

تميزت صيغة أفعل التفضيل بأنها قد تكون من فِعْلٍ علاجى كضرب وأكل وعدا، ومن فعل ثابت كفضل وكرم وغضب. ومن هنا كان نحو أكرم وكريم مشتركين في أنهما يدلان على وصف ثابت وإن تميزت أفعل بأنها تدل على زيادة في الصفة، لكن هل هذه الزيادة تخرجها من باب الصفة المشبهة؟ هذا هو الشائع في كتب النحو أن أفعل التفضيل باب مستقل عن باب الصفة المشبهة، متميز بصيغته وتركيبه، كما تميزت الصفة المشبهة بصيغها وتراكيبها، لكنى وجدت أبا حيان، وهو يختم باب الصفة المشبهة، ينقل عن النهاية: "أكثر أبنية الصفة: أفعل التفضيل، وأفعل فعلاء وفعيل وفعال..." ثم يستطرد في ذكر أبنية معروفة في باب الصفة المشبهة،

ويمثل لأفعل التفضيل فيقول: "أكرم من زيد"[1] فهل رأى صاحب النهاية أن انفراد أفعل التفضيل بصيغته لا يخرجه عن أن يأخذ حكم الصفة المشبهة إذا كانت الصفة دالة على الثبوت كما مثل بـ "أكرم من زيد". لعل هذا رأى رآه صاحب النهاية، ولكن النحاة لم يقع لى حتى الآن في كلامهم مثل ما رأى، ولعلهم غلبوا الشكل ولم يراعوا الدلالة المشتركة – أعنى بذلك- ثبوت الوصف، لأن ثبوت الوصف وإن عرف في باب اسم التفضيل قد أفادته الصيغة والتركيب دلالة متميزة، وتركيبا متميزا.

لكن السياق كان له أثره في إلغاء ما تميز به أفعل من أفضلية، وقد مال إلى ذلك نحاة متقدمون، نقل أبو حيان في تذكرته عن أبى عبيدة أنه كان يقول: يكون أفعل بمعنى فعيل وفاعل، أى بمعنى الصفة المشبهة واسم الفاعل، ولا يوجب تفضيل شيء على شيء، وكان يستشهد بقوله تعالى: "وهو أهون عليه"[2]، فكان أبو عبيدة يراه بمعنى (هين). وهين من صيغ الصفة المشبهة، كما استشهد ببيت الأحوص:

قسما إليك مع الصدود لأميل[3]

---

١ الارتشاف ٢٣٦٠

٢ سورة الروم (٢٧)

٣ صدره: إنى لأمنحك الصدود وإننى

صدره: إن الذى سمك السماء بنى لنا

أراد: لمائل. كما استشهد ببيت الفرزدق:

بيتا دعائمه أعز وأطول

أى: عزيزة طويلة، وبقول الآخر:

تمنى رجال أن أموت وإن أمت فتلك سبيل لست فيها بأوحد[1]

أراد: بواحد

وواضح من الأمثلة أن أفعل خلت من التفضيل، فسياق الآية ينفى التفضيل لأنه إن قصد فإنه يعنى أن بدء الخلق هين علىّ من غيره من المخلوقات، وكل ما في الكون هين عليه تعالى. ثم إن بيت الأحوص يتحدث عن حبه لمحبوبته، والمعنى ينفى الأفضلية فهو لا يشركه في ميله لها أحد، فكيف يفضل نفسه عليه في هذا الميل. وإن الفرزدق وهو يفتخر لا يمكن أن يفهم من فخره أنه قد كان هناك في الأرض من يشارك بيته في العز والطول.

وكذلك "أوحد" في البيت الأخير لا تحمل معنى الأفضلية، بل يعنى قوله نفى التفرد، وكأنه قال: لست فيها بواحد.

وسواء أوّلَ الوصف بصيغة فيعل أو فعيلة – أو فاعل في الشواهد المتقدمة فهي صفة مشبهة، لأن فاعل بدلالتها على الثبوت داخلة في باب الصفة المشبهة كمثال النحاة "طاهر القلب".

على أن أبا حيان كعادته فى الاعتراض يقول: "وزرى النحويون عليه– أى على أبى عبيدة – هذا القول، ولم يسلموا له هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو

أفعل من التفضيل، وعارضوا حججه بالإبطال، وتأولوا ما استدل له"[1].

يقول البغدادى في الخزانة بعد ذلك: "ونقل الخلاف ابن الأنبارى[2] في الزاهر قال: "قولهم الله أكبر، سمعت أبا العباس[3] يقول: اختلف أهل العربية فقالوا: معناه كبير، واحتجوا بقول الفرزدق – وذكر بيته السابق والشواهد المتقدمة – وبقوله تعالى: "وهو أهون عليه"، قالوا معناه" هَيِّن عليه[4].

ويزيدنا البغدادى نقلا عن المبرد البصرى – قرين ثعلب الكوفى – فى كامله أنه يرى أن (أهون) في الآية بمعنى هين. لأن الله جل وعلا لا يكون شيء أهون عليه من شيء آخر. وقال معن بن أوس:

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينا تعدو المنية أوّل

أراد لوَجِلٌ. وفى هذا الموطن من الخزانة شواهد أخرى تجعلنا نميل إلى مقالة هذين العلمين ثعلب والمبرد فى أنْ السياق قد ينفى أفضلية أفعل، ويميل به إلى باب الصفة المشبهة.

ومن أمثلة اسم التفضيل التي دخلت الصفة المشبهة بحسب السياق قول الشاعر:

قُبّحتم يا آل زَيْد نَفَرا ألأمَ قومٍ أصْغَرًا وأكبرا

---

١ السابق ٨/٢٤٤

٢ هو أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١ – ٣٢٨هـ)

٣ هو أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ – ٢٩١هـ)

٤ الخزانة ٨/٢٤٥

يريد صغارًا وكباراً. [1]

فصغارا وكبارا – جمع صغير وكبير، وصغير وكبير صفتان مشبهتان.

ويمكن أن يقاس على هذا بحسب السياق فتتحول صيغة اسم التفضيل إلى الصفة المشبهة.

---

١ الخزانة ٨ / ٢٤٦

الخاتمة

١. عرض البحث موازنة بين الصفة المشبهة والمشتقات النحوية من اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل، من حيث تميزها بصيغ متعددة، وأنها تشتق من مواد تدل على الثبوت وإنْ شاركها في هذا اسم التفضيل الذى يصاغ من هذه المواد ومن المواد التى يصاغ منها اسما الفاعل والمفعول مراعى فى ذلك ما اشترطه النحاة في صوغه.

٢. بيّن البحث المراد بالثبوت – ثبوت الصفة المشبهة- ونقل فى هذا مقالات النحاة، ووافق الرضيَّ في أن ثبوت الصفة عقلى وليس وضعيا، إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه بزمن معين.

٣. أبان البحث عن علاقة الصفة المشبهة بفعلها، فبين أن دلالة الفعل يحددها زمنه وصيغته، على حين لا تكشف صيغة الصفة المشبهة عن زمن بعينه، فهى بعيدة عن الفعل، ورأى البحث أنّ الصفة ليست مشتقة من الفعل، وأنّ الأولى أن يكون مأخذها من المادة لا من الفعل ولا من المصدر.

٤. وازن البحث بين كل من الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل، وموضوع هذه الموازنة دخول هذه المشتقات بعضها على بعض. فرأى أنّ اسم الفاعل قد يدخل باب الصفة المشبهة إذا كانت مادته دالة على معنى غير علاجى، ورفض ما

أدخله النحاة من اسم الفاعل الدال على معنى علاجى باب الصفة المشبهة ومثل ذلك انتهى إليه البحث في اسم المفعول. أما اسم التفضيل فقد كشف عن اتجاه متقدم ذهب فيه أصحابه إلى أنه قد يخرج عن صيغته ويدخل باب الصفة المشبهة إذا كانت مادته دالة على الثبوت، ومال إلى هذا الرأى.

المصادر

١- ارتشاف الضّرب من لسان العرب/ أبو حيّان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى ١٤١٨، ١٩٩٨ مطبعة المدني، الناشر/ مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام الأنصاري - دار الفكر الطبعة السادسة ١٣٩٤، ١٩٧٤.

٣- البحث النحوي عند الأصوليين / د السيد مصطفى جمال الدين- دار الهادي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

٤- تسهيل الفوائد / ابن مالك، تحقيق / محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.

٥- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب / البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة، للكتاب ١٩٧٩.

٦- دلائل الإعجاز في علم المعاني / الجرجاني، وقف على تصحيحه طبعه وعلّق حواشيه ناشره: السيد محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، ١٣٨٠ - ١٩٦٠ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

٧- شرح الكافية / الرضيّ من عمل يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ليبيا، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.

٨- الكتاب / سيبويه تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / الشاطبي تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار النشر/ معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

abstract

This paper examines the debate over analogous adjectives and their significance in Arabic. Linguists were primarily concerned with the temporal implications of the analogous adjective; and in the process they studied their relationship to verbs, their conjugations and the difference between this type of adjective and other linguistic conjugations such as those of object and preference. They found that some of these conjugations may have similar forms to that of the analogous adjective and some linguists even named similar conjugations as such. This paper studies these debates and includes, as analogous adjective, based on connotation, what has similar implications even if it varies in form and excludes what does not fit this criteria even if it similar in form.